آلية التدقيق لاختبار فاعلية وكفاية السياسات والإجراءات والضوابط لمكافحة تمويل الإرهاب

مقدمة

تهدف هذه الآلية إلى اختبار فاعلية وكفاية السياسات والإجراءات والضوابط المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب في الجمعية، وضمان التزامها بالمعايير المحلية والدولية في هذا المجال. وتقوم هذه الآلية على أساس التدقيق المستقل من خلال جهة خارجية محايدة لضمان النزاهة والشفافية.

أولاً: نطاق التدقيق

يشمل نطاق التدقيق جميع السياسات والإجراءات والضوابط المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب المطبقة في الجمعية. كما يتضمن مراجعة العمليات المالية، والتحقق من الأنظمة الداخلية، وتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية الصادرة عن الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: أهداف التدقيق

١- التأكد من كفاية السياسات والإجراءات

تقييم مدى شمولية السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب، والتأكد من ملاءمتها للمخاطر المحتملة التي قد تواجهها الجمعية.

٢- تقييم فاعلية الضوابط

التأكد من أن الضوابط المعتمدة لتحديد ومنع تمويل الإرهاب فعالة وتعمل بالشكل المطلوب.

٣- تحليل مدى الامتثال

مراجعة مدى التزام الجمعية بالأنظمة واللوائح المعمول بها، ومنها نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية.

٤- تقديم التوصيات

تقديم التوصيات اللازمة لتحسين السياسات والإجراءات والضوابط عند الحاجة.

ثالثاً: مراحل التدقيق

١- التخطيط والتجهيز

أ- اختيار المدقق المستقل

يتم اختيار جهة تدقيق مستقلة ومحايدة، مسجلة ومعتمدة لدى الجهات الرسمية المختصة في المملكة.

ب- تحديد نطاق التدقيق والمدة الزمنية

إعداد خطة شاملة للتدقيق تغطي جميع جوانب السياسات والإجراءات، مع تحديد المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ أعمال التدقيق.

٢- جمع المعلومات

أ- مراجعة السياسات والإجراءات

جمع ومراجعة جميع الوثائق المتعلقة بالسياسات والإجراءات الداخلية الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك:

- سياسة اعرف عميلك.(KYC)
- قواعد الإفصاح المالي.
- تقارير المعاملات المشبوهة.(STRs)

ب- المقابلات مع الموظفين

إجراء مقابلات مع الموظفين المعنيين للتأكد من فهمهم وتطبيقهم للإجراءات المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب.

٤- التدقيق الميداني

أ- تحليل البيانات المالية

مراجعة جميع المعاملات المالية للجمعية، بما في ذلك التبرعات والتحويلات والمدفوعات، للتأكد من عدم وجود معاملات مشبوهة.

ب- اختبار الضوابط الداخلية

اختبار فاعلية الأنظمة المالية وضوابط الكشف عن العمليات غير القانونية، بما في ذلك الإجراءات الآلية الخاصة بتحديد الأطراف المشبوهة.

ج- محاكاة السيناريوهات العملية

تنفيذ اختبارات عملية (اختبارات الضغط) لمحاكاة سيناريوهات محتملة لتمويل الإرهاب، وتقييم مدى استجابة الجمعية لهذه الحالات.

٤- التقييم النهائي والتوصيات

أ- تحليل النتائج

تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها خلال مراحل التدقيق لتقييم فاعلية السياسات والإجراءات والضوابط.

ب- إعداد التقرير النهائي

إعداد تقرير شامل يتضمن نتائج التدقيق ويوضح مدى فاعلية وكفاية السياسات والإجراءات الحالية.

ج- تقديم التوصيات

اقتراح التحسينات المناسبة، مثل:

- تعزيز الضوابط الرقابية.
- تحديث السياسات والإجراءات.
- رفع مستوى التدريب والتوعية للموظفين.

رابعاً: معايير التدقيق

١- الامتثال للأنظمة المحلية

التأكد من التزام الجمعية بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول به في المملكة العربية السعودية.

٢- المعايير الدولية

الالتزام بالمعايير الدولية ذات العلاقة، ومن أبرزها توصيات مجموعة العمل المالي.(FATF)

٣- أفضل الممارسات

الاستفادة من أفضل الممارسات المطبقة في القطاع غير الربحي فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب.

خامساً: المتابعة والتنفيذ

١-متابعة التوصيات

بعد صدور التقرير النهائي، تضع الجمعية خطة تنفيذية لمعالجة الملاحظات وتنفيذ التوصيات، مع تحديد المسؤوليات والجداول الزمنية اللازمة لذلك.

٢- التدقيق الدوري

إجراء تدقيق دوري (سنوي أو نصف سنوي) للتحقق من استمرار الامتثال ورفع كفاءة الضوابط والإجراءات المعتمدة.

خاتمة

يهدف التدقيق المستقل إلى التأكد من التزام الجمعية بالمعايير المحلية والدولية لمكافحة تمويل الإرهاب من خلال اختبار فاعلية السياسات والإجراءات والضوابط المعمول بها، وتقديم التوصيات اللازمة لتعزيزها. كما يعد ذلك جزءاً من التزام الجمعية بالشفافية والمسؤولية والحوكمة الرشيدة، بما يضمن عدم استخدام مواردها أو أموالها في أي أغراض غير مشروعة.